اقتصاد اسرائيل الذي كان يعاني من متاعب. فقد اعطى انتصار اسرائيل دفعة قوية لاقتصادها، بفعل تأجج الحماس والتعصب لدى يهود العالم، والذي كان من نتائجه تدفق المساعدات على اسرائيل، وأقبال اليهود على الهجرة اليها، فارتفعت الاستثمارات لتصل ٤٤٦ مليون ليرة اسرائيلية العام ١٩٦٨، بعد ان كانت تدنّت الى ٢٥٠ مليون ليرة قبل الحرب، وانخفضت البطالة من ١٢ بالمئة الى خمسة بالمئة وارتفع اجمالي الناتج بأكثر من ١٣ بالمئة، فضلاً عن ان اسرائيل استولت على موارد اقتصادية هائلة نتيجة لاحتلالها للضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء؛ من ذلك، مثلاً، استنزافها لحقول النفط في سيناء، التي أصبحت توفر لاسرائيل حوالى ٩٠ بالمئة من احتياجاتها النفطية؛ كما اصبحت الارض المحتلة سوقاً لمنتجاتها ومصدراً للعمالة الرخيصة وللمنتجات الزراعية.

ولقد كان هيكل الاقتصاد الاسرائيلي، قبل حرب العام ١٩٦٧، يتسم بالاختلال لصالح القطاعات غير السلعية، حيث كان نصيب قطاعات النقل والمال والعقارات والتجارة والخدمات حوالى ٤٧ بالمئة من اجمالي الناتج القومي، في حين كانت الزراعة تمثل نسبة تصل الى ١١ بالمئة، والصناعة ٢٣ بالمئة، والبناء عشرة بالمئة، والقطاع الحربي تسعة بالمئة، وبعد الحرب، ونتيجة لتضخم دور القطاع الحربي، تضاعف نصيبه من اجمالي الناتج حتى وصل ٢١ بالمئة، كما تحسن المركز النسبي للصناعة نتيجة الاهتمام بالصناعات الحربية، وبالتالي ارتفع نصيب الصناعة الى ٢٥ بالمئة من الناتج القومي، وانخفضت مساهمة الزراعة الى سبعة بالمئة، واستمر قطاع البناء يمثل حوالي عشرة بالمئة من الناتج القومي.

كما ازداد معدل النمو للاقتصاد الاسرائيلي في فترة ما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣؛ واتسمت هذه الفترة بالتركيز على النمو الصناعي، بالاعتماد على مختلف اجراءات الحماية، فبدأ يظهر تغير ملحوظ في هيكل الانتاج الصناعي بانخفاض نصيب الصناعات التقليدية، كالصناعات الغذائية والجلدية والمنسوجات، وارتفاع نصيب الصناعات المعدنية (الآلات الصناعية وآلات الري والمعدات الزراعية وقطع السيارات وصناعة السفن والطائرات)، وكذلك ارتفاع نصيب المعدات الكهربائية والالكترونية. ففي اوائل السبعينات، وصل مجموع الاستثمار الصافي في الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية الى نحو ٥٠ بالمئة من اجمالي الاستثمارات الصناعية، وتضاعفت قيمة انتاجها بالاسعار الثابتة ثلاثة اضعاف في عشر سنوات (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥)، وارتفع نصيبها، في اجمالي الناتج الصناعي، من نحو ٢٠ بالمئة العام ١٩٦٥، الى نحو ٣٠ بالمئة العام ١٩٧٥. ولقد ساعد على هذا التطوّر ازدياد طلب الصناعات الحربية على هذه المنتجات. وتناقص معدل النمو في الطلب المحلي على الصناعات التقليدية وارتفع معدل نمو الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية نتيجة النمو السريع في متوسط الدخل[١٩].

ويمكن القول ان تطوير القطاع الصناعي الاسرائيلي والاتجاه الى الصناعات المتقدمة والدقيقة كان نتيجة الاعتماد على الخبرات العالية من المهاجرين الى اسرائيل، وكذلك الاعتماد على المعونات والاستثمارات الاجنبية. كما استفادت اسرائيل من هذه الصناعات في زيادة حجم صادراتها الصناعية، وخاصة الى الدول المتقدمة التي تعتبر السوق الرئيس لهذه المنتجات، بالاضافة الى تزايد صادراتها العسكرية، ممّا ساهم في خفض العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي. ولكن، على الرغم من ذلك، لم تكن غالبية الصناعات الاسرائيلية تعمل عند حجم الانتاج الامثل، بل لقد وصلت الطاقات العاطلة، في بعض الصناعات، الى حوالى ٤٠ بالمئة العام ١٩٧٠.

وعلى الرغم من التحسن في اداء الاقتصاد الاسرائيلي نسبياً، الاّ انه، بحكم طبيعة